رئيس مجلس الأمة رفعها نهائيا لعدم حضور اغلب الأعضاء

النصاب طيّر جلسة «قروض الحكومة ومكافآت العسكريين»

القائم باعمال قاعة عبد الله السالم قبل رفع الجلسة

الخرافي في لفتة طريفة

كتب عمر الرشيدي

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس الجلسة التكميلية لمجلس الأمة نهائيا لعدم لاكتمال النصاب وكان من المنتظر أن ينظر المجلس في عدد من تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية وآخر بشأن المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين وتعديل قانون الجيش.

كما يشمل جدول أعماله عددا من طلبات المناقشة منها القضية الإسكانية وضوابط الإحالة إلى التقاعد وتطبيق قانون العمالة المنزلية وقرار وقف المساعدات الاجتماعية إضافة إلى البطالة والإصلاح المالي والاقتصادي و(خور عبدالله).

ويحتوي الجدول على طلبات لتشكيل لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة وحول حريق (اليخت) وتجارة الإقامات.

وكان من المتوقع أن ينظر المجلس التقارير المنجزة للجان التحقيق البرلمانية بشأن بلاغ الهيئة العامة لمكافحة الفساد ووفاة النائب السابق فلاح الصواغ ونزلاء السجون وتعاطي المخدرات ونفوق الأسماك ومخالفات وزارة الإعلام وهيئة أسواق المال واختفاء الحاويات وأسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

ويشمل جدول الأعمال تقارير للجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وتتضمن تقارير اللجان عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها المحاكمات الجزائية وتعديل قانون ذوي الإعاقة والتحقيق بشأن مدعي الإعاقة والفحص الطبي والرعاية السكنية وتعديل قانون الجنسية وحماية المواطنة والهوية الوطنية.

الكندري : هناك نواب يدعون أنهم يريدون الإنجاز وتشريع القوانين.. ولكنهم لا يحضرون للجلسات

كما أدرجت تقارير أخرى عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين منها تحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والإذن للحكومة في أخذ مبلغ من الاحتياطي العام وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

ويحتوي جدول الجلسة على تقارير أخرى عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين منها تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومساهمة دولة الكويت في رأسمال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية وآخر بشأن المساعدات العامة.

وأعرب العديد من النواب عن استيائهم الشديد من عدم حضور النواب وتعطيلهم للجلسات في الوقت الذي يتشدقون به بكلام عن أهمية إقرار القوانين التي تهم مصلحة المواطنين.

وقال النائب عبدالكريم الكندري بعد رفع الجلسة: «هناك نواب يدعون أنهم يريدون الإنجاز وتشريع القوانين.. ولكنهم لا يحضرون للجلسات ولا اللجان».

ومن جانبها أعربت النائب صفاء الهاشم عن استيائها من عدم انعقاد جلسة امس والتي كان من المفترض أن تتخذ خلالها قرارات وتصويتات على أمور تهم المواطن.

وقالت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنها ستوجه رسالتين من خلال تصريحها الأولى تخص وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي معتبرة أن عمله هو التنسيق بين الحكومة والنواب.

وبينت أن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة من أهم مهامه التنسيق بين الحكومة والنواب مشيرة إلى أنه كان يعلم أن هناك 6 وزراء موجودين خارج القاعة فلماذا لا يدخلهم القاعة؟».

وأضافت أن الغريب في الأمر أن الوزير الخرافي قال بالأمس إنه أحضر طاقم سكرتارية سيتعاون مع كل نائب وعين لي فريقا يتابع معي انشطتي البرلمانية متسائلة هل أنا «داخلة معسكر مدرسة» وما مهمة الوزير ولماذا لا يدور بين مكاتب النواب وينسق معهم؟

وأكدت أنها ستتحدث مؤيدة للاستجواب المزمع تقديمه من قبل النائب رياض العدساني للوزير الخرافي إذا لم تضع اسمها مع العدساني في صحيفة الاستجواب.

وأشارت إلى أنه كان من المفترض مناقشة التقرير الخاص بالقرض المليارى (25 مليار دينار) الذي قدم بصفة مستعجلة والذي تريده الحكومة من دون تقديم مبررات للاقتراض ومن دون تحديد سقف للفوائد وعلى 30 سنة لافتة إلى ان هذا التقرير لم يؤخذ فيه رأي الأقلية وأنها ستعمل على تعريته.

وأكدت أنها توجهت بسؤال عن الأصول المسمومة للدولة متسائلة هل لديكم معلومات أو قوائم عن تلك الأصول المسمومة وكم ستكون الخسائر والأرباح المتوقعة وكم المبلغ المدفوع؟

ولفتت إلى أن هناك قرضا بقيمة 10 مليارات صرفت منه الحكومة 6 مليارات كمصروفات عامة فعلى أي شيء تم صرفها وأين المشاريع التنموية التي وعدت بها الحكومة وهل توجد خطط للإصلاح الاقتصادي؟

وأكدت أن النائب محمد الدلال محق في تلويحه باستجواب وزير المالية إذا لم يقدم خطة للإصلاح الاقتصادي معتبرة أن الحكومة لم تقدم مبررات للاقتراض ولا خطة للإصلاح الاقتصادي فعلى أي أساس تطلب قرضا بـ 25 مليارا؟

وأشارت إلى أن ديوان المحاسبة وضع ملاحظاته على طريقة الصرف وكذلك محافظ البنك المركزي فأين الحصافة الحكومية في طريقة الإصلاح الاقتصادي التي لا تستطيع تشكيل خطتها؟

وأكدت أنها كانت ستثير موضوع التأمينات الاجتماعية مرة أخرى معتبرة ما حدث اليوم بعدم عقد الجلسة أمرا محزنا.

بوشهري لدى وصولها للمجلس أمس

الهاشم: عدم إنعقاد الجلسة أمر مؤسف ..وكان من المفترض أن نتخذ قرارات تهم المواطن

وقالت إن الحكومة لم تبد اهتماما بموضوعين مهمين هما فوائد الاستبدال على قروض المواطنين المتقاعدين والتقاعد المبكر (حرية الاختيار للمواطن في التقاعد المبكر).

ولفتت إلى أن الأرقام التي ذكرتها الحكومة لا تطابق تقارير ديوان المحاسبة ولا جهاز المراقبين الماليين ولا تحليلاتنا المالية.

وأضافت أن الحكومة قالت إنها سوف تتعاقد مع شركة من أجل حساب كلفة التقاعد المبكر وللأسف لم نأت الشركة ولم تأتنا عروض تقديمية وعلمنا فجأة أن هناك شركة اسمها (ميليمان) تم التوقيع معها فمن يقول إن هناك حيادية في هذا الموضوع؟

وقالت الهاشم إن الرسالة الثانية تتمحور حول مداخلتي في استجواب الصبيح وقلت وكررت كلامي إني مع الاستجواب كأداة دستورية مغللة او كسؤال مغلظ وبدلا من أن يكون تحريريا يصبح شفهيا وعلى العلن.

وبينت أن الوزيرة لها أخطاء إدارية لكن لا يعني ذلك أن يتم إعدامها سياسيا فالوزيرة نظيفة اليد مشيرة إلى أنها عملت معها بهدوء وبعيدا عن الإعلام واستطاعت أن تصل إلى تكويت المناصب الإشرافية في الجمعيات.

وأكدت أن الوزيرة لديها 11 مستشارا كويتيا وأنهت خدمات المستشارين الأربعة الوافدين بعد أن تحدثت معها في ذلك الأمر.

واوضحت أن لدى الوزيرة معركة مع تجار الإقامات وأن التركيبة السكانية هي معركتها ومستمرة بها لكن لا يعني إعدام الوزيرة سياسيا بطرح الثقة فيها.

وعن موضوع التركيبة السكانية قالت الهاشم إنه لا يمكن حله بين يوم وليلة وإن كل مساعي النائب عادل الدمخي في هذا الموضوع محل اهتمام وسعي الجميع من أجل تعديل رمانة ميزان الكويت فيما يخص 3 إلى 1.

وأرجعت الهاشم تفاوت الفرص الوظيفية للكويتيين إلى تكدس الوافدين في وظائف الدولة.

وأشارت إلى أن الوزيرة أوقفت أكثر من 2000 شركة لتجارة الإقامات التي يندرج تحتها 141 الف عامل وأن العملية مستمرة.

وفيما يخص هيئة الإعاقة قالت الهاشم إن إيقاف الوزيرة لكافة المعاملات تعتبر خطوة عنيفة وعنيدة لكن هذا العنف والعناد استطاع أن يكشف المتلاعبين الذين يتم منحهم فوائد مالية وامتيازات بدلا من الذي يستحق فعلا.

وأبدت الهاشم استعدادها للوقوف مع من له حق وتم ظلمه وسوف يأخذ حقه وأن كل من جاءني تم تغيير إعاقته ظلما تم ردها له مؤكدة أن لجنة الإعاقة هي من خيرة الأطباء الكويتيين وأن الجميع أقر بذلك.

وأشارت إلى أن ما ذكر في الاستجواب عن الزهايمر على أنه إعاقة هو أمر خاطئ لأن الزهايمر مرض وليس إعاقة.

وأكدت أن الكويت لم تقصر في الرعاية الطبية خصوصا بعد رفع الرسوم الصحية على الوافدين فقد خلت الممرات وأصبحنا نجد المواعيد الطبية باريحية وكذلك توافرت الأسرة الطبية وأجهزة التنفس والأجهزة الأخرى التي يتم صرفها من المستودعات الطبية موضحة أنها على تواصل مع وزير الصحة الحالي د. باسل الصباح الذي لا يقصر وهو متعاون جدا.

وعلى صعيد متصل استغرب النائب د.عادل الدمخي عدم انعقاد جلسة امس مشاكلا إذا كان نصاب عقد الجلسات واللجان لا يكتمل فكيف نعمل كنواب للأمة وننجز التشريعات ولماذا قدمنا لتمثيل الأمة؟

أخطاء الصبيح الادارية لا يعني أن يتم إعدامها سياسيا ويكفي نظافة يدها الذى شهد بة الجميع

الدمخي: مجلس الأمة لن ينجز تشريعيا في ظل فقدان نصاب الجلسات واجتماعات اللجان

حمدان العازمي: فقدان نصاب جلسات مجلس الأمة يؤثر سلبا على الجانب التشريعي

الدمخي في حديث مع بعض النواب

العدساني متحدثا للصحافيين عقب رفع الجلسة

سعدون حماد